

إعادة الهيكلة التنظيمية للشركات في النظام السعودي الطالب/ أوس مسفر الحارثي المشرف- عبدالرزاق عمر
جاجان.
المستخلص

تناولت هذه الرسالة (إعادة الهيكلة التنظيمية للشركات في النظام السعودي) حيث قسمت إلى قسمين كبيرين، إعادة الهيكلة التنظيمية القائمة على الشركة الواحدة، وإعادة الهيكلة التنظيمية القائمة على أكثر من شركة، وأفردت لكل قسم منها فصل مستقل.

حيث تم تناول كل من إعادة الهيكلة بالتحويل وبالانقسام كطرق لإعادة الهيكلة التنظيمية القائمة على الشركة الواحدة، في الفصل الأول ثم انتقلت إلى تناول كل من إعادة الهيكلة بالاندماج وبالاستحواذ كطرق لإعادة الهيكلة التنظيمية القائمة على أكثر من شركة في الفصل الثاني.

توصلت الرسالة إلى أن كل طرق إعادة الهيكلة التنظيمية قد تصدى لنظم أحكامها المنظم السعودي، ومن أبرز هذه الأحكام من حيث المبدأ أن كل طرق إعادة الهيكلة التنظيمية عدى التحويل يمكن القيام بها والشركة في مرحلة التصفية، كما أن ليس بالضرورة أن تؤثر إعادة الهيكلة على الشخصية الاعتبارية فكل من الشركة المتحولة و الشركة الدامجة) بالضم) والشخصية المستحوذة و الشركة المستحوذ عليها لا تتأثر شخصيتها الاعتبارية بأي من هذه العمليات، إضافة إلى أن لكل طريقة من طرق إعادة الهيكلة التنظيمية آلية مخصصة للقيام بها تخضع لما ستحدده الجهة المختصة والذي سيتبين في اللوائح التي ستظهر مكملة لأحكام نظام الشركات.

وتبين في هذه الرسالة أن من أهم الأهداف التي تُرنو لها إعادة الهيكلة التنظيمية هو الوصول للتركز الاقتصادي، الذي من شأنه تحسين أداء الشركة مما ينعكس على أرباحها كما أن المنظم السعودي وضع أحكام ناظمة للوصول للتركز الاقتصادي متمثلة في بعض الشروط التي من المتوقع استيفائها للحصول على الموافقة عليها.

ظهر في ثنايا الرسالة كذلك أن لكل طريقة من طرق إعادة الهيكلة التنظيمية صور مختلفة تنبثق عنها وتصدى لنظم أحكامها المنظم السعودي، كما تبين أن المنظم لم يتناول أحكام كل من التحويل والانقسام إلا في نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م(132)/ بتاريخ 1/12/1443هـ، وبذلك سد الفراغ التشريعي الذي كان موجود.

Abstract This research focused on the organizational restructuring of companies in the Saudi system. As they were divided into two major sections, first, the organizational restructuring based on one company, and the second is the organizational restructuring based on more than one company. Each section has a separate chapter. In Chapter One, it addressed both transformation and splitting as ways of organizational restructuring based on a single company. In Chapter Two, it moved on to addressing both mergers and acquisitions as ways to manage multi-company structuring. The research found that the Saudi regulator has dealt with the regulatory systems of all methods of organizational restructuring. The most prominent of these regulations in principle is that all methods of organizational restructuring can be done while the company is in the stage of liquidation, except for transformation. That restructuring does not necessarily affect the legal personality of both the transformed (acquired) company and the merging (acquiring) company by consolidation. In addition, each method of organizational restructuring has a dedicated mechanism for its implementation, subject to what the competent authority will determine, which will appear in the regulations that will appear complementary to the regulation of the companies' rules. This research also found that one of the most important objectives of organizational restructuring is to reach economic concentration that improves the company's performance which is reflected in its profits. Furthermore, the Saudi regulator has also established regulations governing access to economic concentration, represented by conditions that must be met in order to obtain approval. It also found that each method of organizational restructuring has different forms that emerge from it and that the Saudi regulator dealt with them. However, the regulator did not address the regulations of both transformation and division except in the Companies